DOI: https://doi.org/ http://jadara.edu.jo

Views on the general and partial grammar of Isa bin Omar Al-Thaqafi

Ghassan Ibrahim Al Shammari
Irbid National University- Associate Professor -
Faculty of Arts and Humanities

Correspondence:
albarakat63@hotmail.com

Received: 11/9/2023 Accepted: 7/11/2023

ABSTRACT

This research aims to talk - in a brief way - about the universal rules in terms of: clarifying what is meant by the grammatical rule, and what is meant by the grammatical controls and taking the ends of the hadiths - in a brief way - on the authority of the scholar Issa bin Omar Al-Thaqafi, because there are some researchers who have enriched their research in this aspect, and then The conversation moved us to the definition of the universal rules according to the grammatical principles: such as hearing and analogy among the owners of the case and the consensus and depending on the factor and normative and the search for lightness, and other rules that will be mentioned in the folds of this research, and then we came to the main topic that this research revolves around, which is the statement of the universal rules and what falls under them From the rules of its parts at Isa bin Omar, through his grammatical views contained in the book of Sibawayh, and the knowledge of the general rule that he tended to more than
others, and the research concluded with the most important results he reached.

Key words: general grammatical instructions - partial grammatical instructions - Issa bin Omar al-Thaqafi al-sama - analogy - accommodating the condition.

DOI: https://doi.org/ http://jadara.edu.jo

نظرات في القواعد النحويّة الكليّة والجزئيّة عند عيسى بن عمر الثّقفي

الباحث غسان إبراهيم الشمري

أستاذ مشارك – جامعة إربد الأهلية – كلية الآداب والفنون
للمراسلة: albarakat63@hotmail.com

استلام البحث: 2023/9/11 قبول البحث:2023/11/7

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى بيان المقصود بالقاعدة النحويّة، والمقصود بالضوابط النحوية،والحديث بشكل موجز عن العالم عيسى بن عمر الثقفي ؛ لانّ هناك بعض الباحثين قد أثرَوا بحوثهم في هذا الجانب، وبعدها جاء الحديث عن التعريف بالقواعد النحويّة الكليّة: كالسماع، والقياس، واستِصحاب الحال، والإجماع ،وتبعاً للعامل، والمعيارية، والتماس الخفّة، وغيرها من القواعد التي سترد في ثنايا هذا البحث، وبعدها وصلنا إلى الموضوع الأساسي الذي يدور حوله هذا البحث: وهو بيان القواعد الكليّة، وما يندرج تحتها من قواعد جزئية عند عيسى بن عمر وذلك من خلال آرائه النحويّة الواردة في كتاب سيبويه، ومعرفة القاعدة الكليّة التي مال إليها أكثر من غيرها، وقد خُتم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها.

الكلمات المفتاحيّة: القواعد النحويّة الكليّة – القواعد النحويّة الجزئيّة – عيسى بن عمر الثقفي السماع – القياس – استصحاب الحال.

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة، والسلام على أفضل المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعدُ

فستناول الحديث – إنْ شاء الله تعالى– عن أحد العلماء الذين كان لهم دور كبير في إرساء القواعد النحوية، ومن الممكن أن نقول إننا في الحديث عن عيسى بن عمر نكون قد تحدثنا عن أول من ألّف كتبا في النحو العربي؛ وذلك فبما ورد من روايات: تتمثل في أنّ له كتابين: الإكمال، والجامع ولكنّ هذين الكتابين" ما وقعا إلينا ولا رأيت احداً يذكر بأنّه رآهما"

وفي أغلب ظننا أنَّ لعيسى بن عمر مؤلفات في النحو غير هذين الكتابين اللذين ورد ذكرهما في الفقرة السابقة، ولكنّها ضاعت من يد الزمن. وهذا الظن جاء مما أورده علي بن محمد بن سليمان إذ قال: "قال أبي "وقال: وقلت له يوماً: أخبرني عن هذا الذي وضعت، يدخل فيه كلام العرب كلّه؟ قال: لا. قلت: فمن تكلّم بخلافك واحتذى كما كانت العرب تكلّم به، أتراه مخطئاً؟ قال: لا. قلت: فما ينفع كتابك" .

وإنّ عيسى بن عمر– كما ذكر القفطي–" وضع كتابه على الأكثر، وبوّبه وهذّبه، وسمّى ما شذّ عن الأكثر لغات. وقد يكون الكتاب الذي تحدّث عنه القفطي هو الكتاب نفسه الوارد الحديث عنه في كلام علي بن سليمان في الفقرة السابقة.

وقد نستخلص من القول السابق: أنّ هناك منهجيّة اتّبعها عيسى بن عمر في التأليف تقوم على وضع القواعد النحوية على أكثر ما يُسمع من كلام العرب، ومن ثَمَّ في المرحلة الثانية أتى بتلك القواعد منقّاة وخالصة من كل شائبة، وبعدها جاءت مرحلة تقسيم تلك القواعد على أبواب كلٌّ حسب الموضوع الذي يتصل به" فهذب الشيء: نقّاه وأخلصه: فهو كالمتتبّع للماء حتى يتيقّن من مصدره.

وقد يقودنا الكلام السابق إلى أنْ نضع تساؤل مفاده: هل سار سيبويه في تأليفه للكتاب على نفس النهج الذي سار عليه عيسى بن عمر في تأليف كتبه؛ إذ إنّه لا يمكننا الإجابة عن ذلك التساؤل إلّا إذا كانت مؤلفات عيسى بن عمر صوب أعيننا من أجل القيام بالموازنة ولعلّ الأيام تجود علينا بذلك في زمن من الأزمنة مقدّمة لنا ما قام عيسى بن عمر بتصنيفه من كتب وصل عددها " سبعة وسبعين كتاباً في النحو ولم يبقَ منها سوى الجامع، والإكمال لأنّها احترقت إلا هذين" اللذين قرأ محمد بن يزيد أوراقا من أحدهما، ووصفهما أبو الطيب بالاختصار، والبساطة إذ ورد في مراتب النحويين "أخبرنا محمد بن يزيد، قال: قرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر، فكان كالإشارة إلى الأصول. ويصفهما أبو الطيّب بأنّهما مختصرٌ ومبسوط . وإنّ قول أبي الطيب في وصفه لهذين الكتابين" بالإشارة إلى الأصول" لا يتوافق مع ما ذهب إليه القفطي فيما أورده من حديث سابق حول التبويب، والتهذيب، والبناء على أكثر ما يُسمع من كلام العرب. وعلى أيّة حال فعيسى بن عمر قد كان من"أعلام العربية الذين كانت حلقات دروسهم في: القراءات و(العربية) السبيل الممهّدة لظهور الأعمال الجليلة التي قامت على يد: الخليل بن أحمد، وسيبويه.

ونتوقف عند هذا الحد فيما يتعلق بالتعريف بالعالم عيسى بن عمر الثقفي؛ فقد أفرد بعض الباحثين حديثا مفصّلا أكثر. ولعل كل ما ورد من حديث – فيما سبق– عن عيسى بن عمر كان السبب الذي دفع لكتابة هذا البحث بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالقواعد الكليّة والجزئيّة، والله ولي التوفيق.

وبعد أنْ انتهى بنا الحديث عن التعريف بعيسى بن عمر ننتقل إلى الجانب الثاني من هذا البحث وقد جاء الحديث فيه على قسمين: القسم الأول: المقصود بالقواعد النحويّة. والقسم الثاني: أقسام القواعد النحويّة. عن حياته ، وشيوخه، منهم على سبيل المثال لا الحصر *

القسم الأول:

وليكن ما نبدأ به– بعد التوكل على الله سبحانه وتعالى– القسم الأول، والذي يشتمل على التعريف بالقواعد. فالقاعدة لغةً:" أصل الأُسِّ، والقواعد: الإساس. وقال الزجّاج القواعد أساطين البناء التي تعمِدُهُ".

وتُعرّف القاعدة اصطلاحاً بأنّها:" قضيّة كليّة منطبقة على جميع جزئياتها"

وقد عرّفها أبو البقاء الكفوي: هي" قضيّة كليّة من حيث قوة اشتمالها على أحكام جزئيات الموضوع "، كقولنا: كلٌّ إجماع حقٌّ"

والكليّة لغةً:" الكلُّ في اللغة اسم مجموع المعنى، ويلفظ بهيئة واحدة" فعلى هذا نقول: كلٌّ حضر وكلٌّ حضروا ، على اللفظ مرّة، وعلى المعنى أخرى .

والكليّة اصطلاحاً– كما يقول أبو البقاء الكَفوي–" وكلٌّ: اسم لاستغراق أفراد المنكّر، نحو:" كلّ أمرئ بما كسب رهينٌ" (الطور، الآية :(21). والمعرّف المجموع نحو: كلّ العالَمين حادث، وأجزاء المفرد المعرّف باللام نحو كلّ الرَّجُلِ" وهو نوعان الكلّ المَجموعي" وهو شامل للأفراد دفعه، وهو في قوة البعض، والكلّ الإفرادي: شامل للأفراد على سبيل البدل يعني على الانفراد، وإذا دخل التنوين على مدخول كلّ: فالكل إفرادي" .

وإنّ نظرة إلى ما ورد ذكره سابقا حول المقصود بالقاعدة، وبالكليّة قد تؤدي بنا إلى الخروج بنتيجة

مضمونها أنّ النحو العربي كالبناء الذي يقوم على أساس ترتكز عليه جميع المرافق المتعلقة به، فلا بدّ لهذا الأساس من أنْ يتصف بالقوة والمتانة، وإلّا فإنّ مصير ذلك البناء الزوال، فالقواعد الكليّة تمثّل الأساس الذي قام عليه النحو العربي، وما يمثّل القواعد الجزئيّة هو: المسائل النحويّة بكل تفريعاتها، والتي قامت على أساس ذلك البناء. وإنّ معرفتنا لتلك المسائل تؤدي إلى ضوابط نحويه نعرف من خلالها الاستعمال الصحيح للتراكيب اللغويّة، فمن الممكن أنْ نطلق على الضوابط النحويّة القواعد الجزئيّة؛ إذ إنني أرى بأنّهما وجهان لعملة واحدة.

والقاعدة النحويّة الكليّة : هي الحكم الكلي على جميع الجوانب النحوية وإنّها" تحوي فروعا متنوعه" .

وأمّا فيما يتعلق بالقواعد الجزئيّة فإنّه لا بدّ من أنْ يتوافر فيها كل ما يتعلق بالمسالة من تفصيلات. على خلاف القاعدة الكليّة التي" تمتاز بمزيد من الإيجاز في صياغتها، على عموم معناها وسعة استيعابه للفروع الجزئيّة، فتصاغ القاعدة عادة بكلمتين أو ببضع كلمات محكَمة من ألفاظ العموم. .

والقواعد الكليّة تشكل مجتمعة الثوابت التي يمكن من خلالها ان نقرأ" مناهج أهل العلم في بناء المعرفة، وطرائقهم في تحليليهم وأساليبهم) في تأليف الكلام وأوجه استعمالاته، وإدراك المقاصد، والغايات ، وطريقة معالجتهم في سبر أغوار الظاهرة الإنسانية، والقوانين الضابطه تلك التي تمثّل مدخلا هاماً لفهم التراث النحوي وأدوات قراءته" .

ومن هنا أقول: لعل بحثنا هذا يُعَدّ باباً يدخل الباحثون من خلاله؛ لسبر أغوار ما في تراثنا النحوي من كنوز تنتظر البحث عنها؛ لنتعرف أكثر على الجهود العظيمة التي بذلها علماؤنا– رحمهم الله تعالى– في التقعيد النحوي حتى وصل إلى هذه الصورة البديعة التي نراها اليوم.

القسم الثاني:

وبعد أنْ انتهينا من الحديث عما ورد في القسم الأول، ننتقل إلى القسم الثاني الذي يرد تحته الحديث– ولو بشكل مختصر– عن القواعد النحوية التي يرى البعض أنّها تنقسم إلى أربعة قواعد . وفيما يتعلق بالقسم المتصل بالأصول النحويّة فقد أخذ جانباً من اهتمام العلماء والباحثين ومنهم:

الأنباري في رسالتيه: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، وابن جنّي في كتابه: الخصائص، وابن السرّاج في كتابه: الأصول في النحو. إذ إنّ أصول النحو جاءت مقسّمة على: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال. وعلى النحو التالي :

أولاً: السماع:

يُعدّ السماع من أهم مصادر النحو العربي إذ قام علماؤنا عند بناء القواعد النحوية باستقراء ثلاثة مصادر سماعيّة هي: القرآن الكريم، والأحاديث النبويّة الشريفة، وكلام العرب شعراً ونثراً. فالسماع هو:"

ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه– صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه، وبعده، إلى زمن فسدت به الألسنة بكثرة المولدين"19

ثانياً: القياس:

إنّ القياس هو المصدر الثاني من مصادر النحو العربي وهو" علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب" ويقوم القياس على أربعة أركان" أصلا وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة" .

ثالثاً: الإجماع :

يأتي الإجماع في المرتبة الثالثة من مراتب أصول النحو العربي وهو لغةً " الاتفاق" . فما يمكن استخلاصه من التعريف السابق لمصطلح الإجماع: إنّ النحويين قد تم الاتفاق بينهم على أحكام نحويّة ليس من الجائز الخروج عنها إذ إنّ إجماع الأمّة حجّة" .

رابعاً: استصحاب الحال:

يُعرّف الاستصحاب لغةً "بالمرافقة" فهو المرافقة للأصل، ولا يحتاج إلى إيراد دليل لإثبات الرأي الذي يتم الذهاب إليه، وإنّ مصطلح استصحاب الحال أخذه النحويون من الفقهاء الذين اعتبروه الأصول الفقهيّة وهو في الأصل" مصطلح فقهيّ للحنفية ، يريدون به أنّ الأصل في الاشياء الإباحة ما لم يقم دليل على عدمها ، نقل النحويون هذا المصطلح حين أرادوا بناء أصول للنحو كأصول الفقه "

وما نودّ الإشارة إليه هنا أننا رأينا من خلال الحديث عن الأصول النحوية أنّ هذا الأصل من الأصول النحويّة (استصحاب الحال) لم يجد كثيرا من الاهتمام لدى الباحثين ، كما هو الحال فيما يتعلق بأصلي: السماع، والقياس. فمن هنا نحث الإخوة الباحثين على الاهتمام بهذا الجانب في بحوثهم حول هذا الأصل بشكل خاص، والأصول النحوية بشكل عام؛ لما لهذا الجانب من أهميه كبيره تطرقنا لها في موضع سابق من هذا البحث.

خامساً: العامل:

إنّ من التعريفات اللغوية للعامل هو" الباعث أو المؤثّر في الشيء" فلو طبّقنا هذا التعريف على علم النحو فإننا سنصل إلى أنّ العامل هو الذي يؤدّي إلى أنْ تكون حركه إعرابيّة معيّنة من دون غيرها تلحق آخر الكلمة؛ فتؤدي إلى أنْ تكون الكلمة في حالة: الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم؛ إذ إنّ العامل" ما يقتضي أثراً إعرابّيا في الكلم، ومنها ما هو معنوي كالابتداء" . ونكاد نجزم قائلين إنّ العامل من أهم الأسس التي قام عليها نحونا العربي، وقد أخذ جانباً كبيرا من اهتمام النحويين إذ "أصبح العامل وما وضع من مصطلحات نحويّة من أقوى الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة ومناهجهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهد التي جمعوها" وقد نذهب إلى رؤية محتواها :أنّ العامل قد أدّى إلى إيراد العلل الثواني، والثوالث التي أدّت إلى التعقيد في كثير من المسائل النحوية، ولربما هذا من أهم الأسباب التي أدّت بابن مضاء القرطبي إلى تأليف كتابه" الرد على النحاة". وقد نجد أنّ الحديث عن العامل قد تناوله بعض الباحثين منهم: خليل عمايرة في كتابه: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ووليد الأنصاري في كتابه: العامل في النحو العربي عرضا ونقداً. وإنّ الحديث عن العامل يحتاج إلى بحث منفرد؛ حتى يتسنى للباحث أنْ يحيط بكل ما يتعلق به.

سادساً: المعياريّة:

إنّ المعيار لغةً هو" مقياس يُقاس به غيره للحكم والتقييم" والمقصود بالمعيار في علم الفلسفة" نموذج متحقَّق، أو متصوَّر لما ينبغي أنْ يكون عليه الشيء" . والمعيار من الناحية الفقهيّة هو" نموذج معيّن يجري تقدير الأشياء به، كمعيار الوزن، ومعيار الكيل، ومعيار الصحة والخطأ، وغير ذلك" والمعيارية اصطلاحاً" ذلك المنهج الذي سار عليه النحو العربي القديم وما يزال النحو المدرسي العربي يسير عليه، ويُقصد به تحديد الأنماط اللغوية المستعملة، والقواعد التي تضبط صحة الكلام، وتحفظ اللغة ملحوظة ومكتوبة" .

وقد نستخلص من التعريفات السابقة سواء لغةً، أم اصطلاحاً، وسواء في علم الفلسفة، أم الفقه بأنّها من منبع واحد يتمثل بأنّ هناك مقياساً معيناً، وهذا المقياس ربَّما يكون مثالا يجب أنْ يُحتذى لما يجب أنْ يكون عليه الشيء، أو نسقاً يجري تقدير الأشياء به، بحيث يُحكم من خلاله بالصواب، أو الخطأ ، أو الحسن، أو القبح، وغيرها من الأحكام التي نجدها في الكتب النحويّة عندما يحكم العالِم على مسالة ما بمثل تلك الأحكام، ومثل هذه الأحكام وغيرها وردت في كتاب سيبويه الذي أمضينا معه سحابة سنين مضت، وأفردنا بحثين لي في هذا الجانب تقريباً جاء البحث الأول بعنوان: موازنة سيبويه بين بعض الأساليب العربية، وتقويمها، والبحث الثاني هو" نقض القاعدة النحويّة ومناقضة العلماء عند سيبويه".

وفي أغلب الظن –وذلك من خلال تجربتنا في العمل في المدارس والجامعات – أنَّ تدريسنا للنحو العربي يقوم على المنهج المعياري فبهذا يبقى التحليق في فلك النحو التعليمي إنْ جاز التعبير، وأنْ يبقى المتعلّم محصوراً في زاوية معينّةلا يجوز الخروج منها؛ وذلك بأنّ هناك قاعده نحويه الخروج عنها يعني مجانبة الصواب. وإنّ المنهج المعياري يأخذ نصيب الأسد من حيث التركيز عليه أكثر من غيره من المناهج، فمن هنا نحثّ على أن يكون لمناهج البحث العلمي الأخرى مجالات أكبر في مناهجنا الدراسيّة. وقد يتراءى لنا بأنّ المتتبع للنحو العربي منذ نشأته قد يصل إلى نتيجة مفادها: إنّ نحونا العربي قام على المنهج المعياري.

سابعًا: التماس الخفّة

إنَّ المُطّلع على المعنى اللغوي لكلمة خفّة يجد بأنّه يدور حول معنى " قلة الثقل" والتعلّل بالتماس الخفّة قد علل بها النحاة لكثير من المسائل النحويّة الواردة في كتبهم، وفي آرائهم النحويّة المتناثرة في ثنايا الكتب اللغوية ومنهم: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وعيسى بن عمر الثقفي، وغيرهم.

ولم يقتصر تعليلهم بعلّة التماس الخفّة على المسائل النحويّة، بل تعداه إلى المسائل الصوتية، والصرفية، وهذا ما يظهر لنا جليا من خلال الاضطلاع على الكتب التي تحتوي كل هذه المسائل ككتاب سيبويه مثلا، أو الكتب التي تقتصر على المسائل النحويّة فقط، أو المسائل الصرفية، أو المسائل الصوتية من دون غيرها.

" فقضيّة الخفّة، والثقل قضيّة قديمة جديدة بمعنى أنّها كانت في متناول الباحثين في حياه اللغةً العربيّة، وإنْ كانت متناثرة ومبعثرة في تواليف اللغةً والنحو"

القواعد الكليّة والجزئيّة

ولنبدأ ببيان القواعد الكليّة والجزئيّة في الآراء النحويّة لعيسى بن عمر الثقفي. إذ من الممكن– كما هو الحال عند ابن هشام– أنْ نطلق على القاعدة الكليّة بأنّها" أدلة، وأمور، وأمور كليّة، وقواعد، وقواعد كليّة" هذا وقد يدخل في نطاق القاعدة الكليّة ما كان قاعدة كليّة من الإعراب، والصرف، ومعاني الأدوات" .

وقد استند عيسى بن عمر إلى القاعدة الكليّة القياسيّة عندما ذهب في رأيه إلى أنّ كلمة (مطرٌ) قد تأتي منصوبة في بيت الشعر الآتي:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

حيث رأى بأنّ سبب مجيئها منصوبة قد يأتي قياسا على قولنا" يا رجلاً" بجعله إذا لحقه كلّ من التنوين، والإطالة كان كالنكرة، ولكنّ سيبويه رأى بأنّ ما ذهب إليه عيسى بن عمر لم يُسمع من العرب، ولكنّه تدارك قائلا: بأنّ ذلك له وجه من القياس متوافقا مع ما ذهب إليه عيسى بن عمر. وإنّ قول سيبويه" لم يُسمع من العرب" لربما يقودنا إلى استنتاج يتمثل في أنّ عيسى بن عمر كانت له توجهات خاصّة

في القياس على غير المسموع من كلام العرب .
قال سيبويه : "وأمّا قول الأحوص :

((سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام))

فلحقه التنوين باعتبار أنّه لا ينصرف،لأنّ التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب. وهذا بمنزلة المرفوع الذي لا ينصرف ؛ لأنك أردت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منوَّن، ولكنه اسم اطّرد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنّه يُرفع بما يَرفع من الأفعال والابتداء، فالتنوين لحقه للضرورة فلم يتغيَّر رفعه كما لم يُغيَّر ، لأنَّ مطراً أشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا. وكان عيسى بن عمر يقول: (يا مطراً) يشبهه بقوله :يا رجلاً، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة. ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة. ويا عشرين رجلاً كقولك: يا ضارباً رجلاً"

ولقداتخذ عيسى بن عمر دليل القياس عندما بيّن بأنّ عدم التنوين لكلمه "باعث" في بيت الشعر الآتي:

((هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ رَبِّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراق))

كان سببه أنّ الفعل قد حدث له الوقوع، والانقطاع لسببين: الأول: لجريانه مُجرى الفعل المضارع، والسبب الثاني: لمشابهته الفعل المضارع في الإعراب. وقد أخذ سيبويه برأي بن عمر .
إذ قال سيبويه:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربِّ أَخا عونِ بنِ مخراق

فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة، لأنّه إنّما شُبِّه بما ضارعه من الفعل كما شبِّه به في الإعراب. وذلك قولك: هذا من ضرب عبدالله وأخيه. وجهُ الكلام وحدّه الجرُّ، لأنّه ليس موضعاً للتنوين. وكذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه، وهذا قاتلُ عمرٍو أمسِ وعبدِ الله، وهذا ضارب عبدالله ضرباً شديداً وعمرٍو .
وإنّه من الجائز الوقوف على الكلمات الآتية "ارمْ، واغْزْ ،واخشْ "؛ وذلك من باب جعلها مماثلة لأواخر الكلمات التي تلحقها الحركات ولم يحدث بها الحذف، إذ أجمع على هذا الرأي كلٌّ من عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وسيبويه الذي ذكر بانّ بعض العرب تقول ذلك. فهنا نكون أمّام ثلاث قواعد كليّة عاضدت بعضها بعضاً متمثّلة: بالسماع، والقياس، والإجماع، هذا بالإضافة إلى أنّ سيبويه أخذ بالمنهج المعياري عند قوله:" وهذه اللغةً أقل اللغتين". يقول سيبويه""وقد يقول بعض العرب: ارمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ. ""وهذه اللغةً أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها، بمنزلة الأواخر التي تُحرّك ممّا لم يُحذف منه شيء، " .
وقد لاحظنا أنّ سيبويه لا يُشترط في القياس أنْ تكون هناك مساواة تامّة بين المقيس، والمقيس عليه، فلو توافق كلٌّ منهما مع ؛ لأصبح القياس جائزاً.
وقد جاءت أمور التماس الخفَّة، والقياس، والإجماع تأخذ برقاب بعضها بعضاً؛ ليتكل عليها عيسى بن عمر في قوله: بأنّ النصب جائز في قولنا: "هذا أولُ فارس" قياسا على "هذا رجلٌ منطلقاً" وقد أجمع على هذا الرأي كلّ من عيسى بن عمر، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد حُذفت عبارة "من الفرسان" في قولنا" هذا أول فارسٍ مقبلاً"؛ للتماس الخفَّة.
قال سيبويه: "من قال هذا أول فارسٍ مقبلاً، لا يستطيع أن يقول هذا أولُ الفارس، فَيُدخِلَ عليه الألفَ واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي أن يصفه بالنكرة، فحذفوا الكلام استخفافاً،. وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقا" .

وبالاستناد على الإجماع، والقياس على اعتبار أنّ التأويل الذي ارتكز عليه عيسى بن عمر يندرج تحت القياس؛ إذ اعتبر أنّ كلمة "أيّما" جاءت منصوبة في القول الآتي: " فيها ازدهاف أيّما ٌ ازدهاف" لأنّها حُملت على النصب على فعل مضمرٍ، كنصب كلمة "صوت" في قولنا: له صوت صوتَ حمار .

قال سيبويه "... فاصبح له صوتَ حمارٍ ينصب على هيئة فعل مضمر ... وإن قلت: له صوتٌ، أو له صوتٌ جميل ،.. فلمّا أضمروه فيما يكون غير الأول أضمروه أيضاً فيما يكون هو الأول، كأنّه قال: تزدهف ايّما ازدهاف، ولكنّه حذفه، لأنّ ازدهاف قد صار بدلاً من الفعل .

وبالتأويل الذي أدرجناه تحت قاعده القياس رأى عيسى بن عمر أنّ كلمه "خارجا" في بيت الفرزدق الآتي:

"على حَلْفةٍ لا أشتمُ الدّهْرَ مسلماً ولا خارجاً مِنْ فيَّ زورُ كلام "

جاءت منصوبة من باب التأويل على اعتبار أنّه قال" لا يخرج خروجا" ولم يكن يُحمل على كلمة" عاهدت" الواردة في بيت الشعر السابق للبيت الأول قال سيبويه: "وأمّا قوله، وهو الفرزدق :

"على حَلْفةٍ لا أشتمُ الدّهْرَ مسلماً ولا خارجاً مِنْ فيَّ زورُ كلام"

فإنما أراد: ولا يخرج فيما استقبل، كأنّه قال: ولا يخرج خروجاً. ألا تراه ذكر (عاهدت) في البيت الذي قبله فقال :

أَلم تَرَني عاهدتُ ربّي وإنّني لَبَيْنَ رِتاجٍ قائماً ومَقامِ

ولو حمله على أنّه نفى شيئاً هو فيه ولم يرد أنْ يحمله على عاهدت جاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نُرى .

وعيسى بن عمر استند إلى أمرين كليّين هما: العامل، والقياس، فيما اتّجه إليه عند إظهار سبب رفع كلمه" الأول" في القول الآتي: ادخلوا الأولُ فالأولُ" وذلك بحملها على معنى الفعل "ليدخُل" قال سيبويه:" قال سيبويه "وكان عيسى يقول: "ادخلوا الأولُ فالأولُ؛ لأنّ معناه ليدخل، فحمله على المعنى . وقد كانت للمبرّد رؤية حول ذلك وهي أنك: "إذا قلت : ادخلوا الأول فالأول : لأنّ البدل لا يكون من المخاطب، لأنّك لو قدّرته بحذف الضمير لم يجز. فأمّا عيسى بن عمر فكان يُجيزهذا الامر . ويقول: معناه ليدخل الأول فالأول. ولا أوافق هذا المعنى ، لأنّ قولك (ادخل) فيه منقصة في المعنى والحمل على المعنى من الجائز أنْ ندرجه تحت قاعدة كليّة تبعاً للعامل، وقد يُدرج الحمل على المعنى تحت القياس لما فيه من تأويل إذ إنّ بعض الباحثين قد ذهبوا في رأيهم إلى أنّ الحمل على المعنى يُعد من أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق"

والحمل على المعنى يحتاج إلى قوة نظر وحكمة وملاحظة في التأويل فهو "بحرٌ لا يُنكَشُ، ولا يُفْثَجُ، ولا يُوبى، ولا يُغَرض، ولا يُغضغضُ، وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر، وملاحظة التأول .

وبالاعتماد على قواعد السماع، والقياس والإجماع، فإنّه إذا نسبنا إلى الاسم الذي على وزن" فَعُل" يحدث تغيير في بنيه الكلمة؛ وسبب ذلك وجود كسرة واحدة فقط كما هو الحال في قولنا" سَمُرَيٌّ". وهنا ورد دليل القياس وهذا ما يقوله العرب، وقد أجمع على هذا الرأي كلّ من يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وأخْذُ سيبويه برأيهما فيه مؤشّر على أنّه أجمع على ما ذهبوا إليه. قال سيبويه: "وما جاء من فَعِلٍ [بمنزلة فَعَلٍ] قولهم في النَّمِر : نَمَريٌّ، وفي الحَبِطات حَبَطِيٌّ، وفي شَقِرَة: شَقَرِيٌّ، وفي سَلِمَة: شَلَمِيٌّ. وكأن الذين قالوا: تَغْلَبِيٌّ أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تَفْعَل، كما جَعَلوا فَعِل كَفَعَلٍ لكسرتين مع الياءين، إلاّ أنّ ذا ليس بالقياس اللازم، وإنما هو تغيير، لأنّه ليس تُوالَى ثلاث حركات. والذين قالوا: حانَويٌّ شبّهوه بعَمَويٌّ. وإن أضفت إلى فَعُلٍ لم تغيّره، لأنّها إنّما هي كسرة واحدة، كلّهم يقولون: سَمُرِيٌّ. والدُّئِلُ بمنزلة النَّمِر، تقول: دُؤَلِيٌّ. وكذلك سمعناه من يونس وعيسى .

وقد اعتمد عيسى بن عمر على أمري: القياس، والتماس الخفَّة فيما رآه عند قوله: بأنّه من الجائز أنْ نصْرف امرأة اسمها عمرو قياساً على أخف الأبنية التي ورد عليها. قال سيبويه: "فإن سمّيتَ المؤنث بعَمْرو أو زَيْد، لم يَجُز الصرف. هذا قول ابن أبي إسحاق ، وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأنَّ المؤنث أكثر ملاءمة للمؤنث، كما أنَّ أصل تسمية المذكَّر بالمذكر. وكان عيسى بن عمر يصرف امرأة اسمها عمرو، لأنّه على أخف الأبنية. .

وقد بنى عيسى بن عمر رأيه على السماع، والتماس الخفّة عندما ذكر بأنّ سبب عدم إلحاق التنوين بكلمه "ذاكر" جاء من باب كراهية التقاء الساكنين الذي يؤخذ به عادة؛ للتخفيف، وإنّ عيسى بن عمر سمع بعض العرب يورد كلمه "ذاكر" من دون تنوين كما هو في بيت الشعر الذي سياتي ذكره في نص سيبويه الآتي إذ قال سيبويه"وزعم عيسى أنّ بعض العرب يُنشد هذا البيت، لأبي الأسود الدؤلي:

فألفيتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهِ إلاّ قليلاً

فعدم حذفه للتنوين قاصدا ان يعاقِبَ المجرور، من أجل التقاء الساكنين، كما قال: رَمَى القومُ. وهذا اضطرارٌ، وهو مُشبَّهٌ بذلك الذي ذكرت لك. كأن تقول : هذا ضاربٌ زيدٍ وعمرو، إذا أشركت بين الآخِرَ والأول في الجارّ؛ لأنّه ليس في العربية شيء يَعْمَل في حرف فيمتنع أن يُشْرك بينه وبين مثلِه. وإن شئت نصبت على المعنى وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، كأنّه قال: ويَضْرِب عمراً، أو ضاربٌ عمراً .

وبالاعتماد على القاعدتين الكليّتين: القاعدة الأولى: القياس المتمثّل بالتأويل، و القاعدة الثانية: التماس الخفّة خرّج عيسى بن عمر عدم إلحاق الهمزة بكلمة "الخَبَ" الذي جاء من أجل السعي اضعاف الصوت الذي يؤدّي إخفاؤه إلى عدم التقاء ساكنين كي لا يؤدي التقاءهما إلى الثقل.

قال سيبويه: "وقد قال الذين يخفّفون ﴿ألاّ يَسْجُدُوا للهِ الذي يُخرج الْخَبَ في السّموات﴾ [النمل، الآية25] إنّما حذفت الهمزة ههنا لأنك لم تُرد أن تَتِمَّ وأردت إخفاءَ الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرفٌ هذه قصّته كما لم يكن ليلتقي ساكنان ألا ترى أنّ الهمزة إذا كانت مبتدأةً مُحَقَّقةٌ في كل لغةً فلا تبتدئُ بحرف قد أوهنته؛ لأنّه بمنزلة الساكن، كما لا تبتدئُ بساكن. وذلك قولك: أُمُرْ. فكما لم يجر أن تُبتدأ فكذلك لم يجز أن تكون بعد ساكن، ولم يُبدلوا لأنّهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الياء والواو اللّتين هما لأمّان .

وعلى أساس القياس المبني على التأويل ،والإجماع، والتماس الخفّة مال عيسى بن عمر إلى القول الآتي: إنّ كلمه "أخا" الواردة في بيت الشعر الذي سيرد ذكره لاحقا جاءت منصوبة؛ لإضمار فعل تقديره "اذكر أخا وقد أجمع معه على هذا الرأي الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد جاء التماس الخفّة من باب أنّ كلّ حذف يكون هدفه الاقتراب من الخفّة، والابتعاد عن الثقل، إذ إنّ الإضمار يُقصد به" الحذف أو الاختزال" .

قال سيبويه: "إنّ عيسى سمع ذا الرمّةِ يُنشد هذا البيت على هيئة النصب :

لقد حَمَلتْ قيسُ بن عَيْلاَنَ حَرْبَها على مُسْتَقِلّ للنوائبِ والحَربِ

أخاها إذا كانت عضاضاً سما لها على كلّ حالٍ من ذَلولٍ ومن صَعْب

زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنّه قال: أذكر أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنَّه فِعْلٌ لا يستعمل إظهاره .

واستند عيسى إلى قواعد: السماع، والإجماع، والقياس، والعامل؛ لإثبات أنّ كلمة "زيد" الواردة في الجملة الآتية: "ما رأيت أحداً إلا زيدا" لم يكن سبب نصبها بدلا حيث أجمع كلّ من يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر على هذا الرأي إذ سمعوه عن العرب، ولأنّه يأتي على معنى" ولكن زيدا". والرد إلى

المعنى يمكن إدارجه تحت قاعده العامل، و نصب كلمة" زيد" على غير" رأيت" جاء من باب التأويل الذي يأتي تحت قاعدة القياس.

قال سيبويه: "هذا باب النصب فيما يكون مستثنىً مبدلاً، حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً. وعلى هذا ما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً، فينصب زيداً على غير رأيت، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنّك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول. والدليل على ذلك أنَّه يجيء على معنى: ولكنّ زيداً، ولا أعْني زيداً وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً. ومثله في الانقطاع من أوله: إنّ لِفُلانٍ والله مالاً إلاّ أنّه شقيٌّ، فإنَّه لا يكون أبداً على إنّ لفلانٍ، وهو في موضع نصبٍ وجاء على معنى: ولكنّه شقيٌّ . وبهذا نكون قد انتهينا من الحديث عن القواعد الكليّة والجزئية التي استند إليها عيسى بن عمر في آرائه النحويّة التي ذهب إليها.

نتائج البحث :

•يميل عيسى بن عمر إلى القاعدة الكليّة القياسيّة أكثر من غيرها من القواعد الأخرى ، وهذا قد يأتي من باب تأثره بشيخه ابن أبي إسحاق.

• اتّخذعيسى بن عمر مذاهب خاصة في القياس،ففي كثير من الأحيان يأتي قياسه على غير كلام العرب.

• قد يُستنتج من خلال النصوص التي أوردها سيبويه أنّ القياس لا تُشترط فيه المطابقة الكاملة بين المقيس والمقيس عليه، فقد يجري من خلال التوافق في خاصية واحدة فقط.

•إنّ علة الحمل على المعنى فيها دليل على ما تتصف به لغتنا العربيّة من سعة تجعلها قادرة على التعبير عن المعاني جميعا بكل وضوح

•إنّ عيسى بن عمر أول من وجدت له كتب في علم النحو؛ وذلك من خلال ورود الروايات حول كتابيه الإكمال والجامع ،وغيرها من المؤلفات .

•كانت لعيسى بن عمر منهجيّة خاصة في التأليف ، وربّما كانت الأُنموذج الذي احتذاه من جاء بعده من العلماء في مؤلّفاتهم.

• إنّ إفراد بحوث في القواعد النحوية سواء الكلية أو الجزيئة قد يؤدّي إلى التعرّف أكثر على الجهود التي بذلها علماؤنا في التقعيد.

• إن المنهج المعياري من أهم المناهج التي يقوم عليها تدريسنا للنحو العربي ، ويأخذ نصيب الأسد فيما يتعلق باهتمام الباحثين الذين نحثُّهم على التركيز على مناهج البحث الأخرى كما هو الحال في المنهج المعياري.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(392هـ) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج2. 1371هـ- 1952م.)
- ابن منظور، لسان العرب، ت(511هـ) تحقيق عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، 1980،القاهرة.
- ابن الورّاق ،أبي الحسن محمد بن عبدالله (ت381هـ) علل النحو، ، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية،1420هـ- 1999م.
- أبو البقاء الكفوي: الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، قابله على نسخة خطيّة وأعدّه للطبع، ووضع فهارسه: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط2،مؤسسة الرسالة، ناشرون بيروت، لبنان،1419هـ1998-م، ص702.
- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي ، مطابع القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1392هـ، 1973م.
- الأنباري، كمال الدين،(ت 577هـ)، لمع الأدلة في علم أصول النحو، منشور في كتابه الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957 م.
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ت 577هـ)، تحقيق، د. إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف- بغداد، 1959م.
- البكاء، محمد كاظم، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1989م.
- الجوهري، الصحاح، ج5، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار،ط4،دار العلم للملايين، بيروت، لبنان كانون الثاني، يناير،1990م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ، 1408هـ1988-م.
- السيرافي ،أبو سعيد، ت(368هـ)، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: إبراهيم البنا، القاهرة 1374هـ.
- السيوطي، (ت 911هـ)، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة، مطبعة السعادة، 1976م.
- التّهانوي: موسوعة كشّاف الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان،1996م.
- الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م،ص177، والفيومي، المصباح المنير، ط1، المكتبة المصريّة،لبنان،1417هـ1996-م.
- القفطي، جمال الدين، أنباه الرواة على أنباه النحاة، (ت 646هـ)، القاهرة، 1350هـ
- اللغوي، عبد الواحد بن علي أبو الطيب،(ت351هـ)، مراتب النحويين، القاهرة، ط2، دار الفكر العربي.
- المبّرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي،(ت285 هـ) المقتضب، ج3 ،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1382هـ1963م،.)

. محمد عبد الفتاح الخطيب ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليليه للأسس الكليّة التي بنى عليها النحاة آراءهم . تقديم أ.د. عبده الراجحي طبع دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع مصر القاهرة مدينه
نصر 1427 هجري- 2006 ميلادي .
. محمود أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، ج2 ،ط2 ، دار القلم، دمشق،1425هـ2004-م،

المجلّات

. أحمد حسن حامد، قضية الخفّة والثقل وأثرها في النحو العربي، مجله النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، 1992م.
. حنين معالي، العامل في النحو العربي، مجلة سطور ،10 يوليو، 2019م.
. فاتح فالح سليمان، اسماعيل عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية (نقد وتحليل)، مجله كليه التربية، أ.م. د. علي حسن الالفي، العدد 22 ، ص 56.
. محمد خير الدين كرموش، أ.د. عبد المجيد عيساني، القواعد النحويّة الكليّة عند بن هشام الأنصاري مفهومها، ونماذج من تطبيقاتها، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة (الجزائر) ،مجلة الذاكرة، تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد: الثاني عشر، يناير 2019م.